طبقات كما جرى في الاردن بالنسبة للثورة الفلسطينية وعلاقتها بالطبقة الحاكمة ونظامها هناك ، وكان هذين العنصرين معزولان بعضهما عن بعض » (ص ١٣٠) ويتابع « الحقيقة هي ان كل هذا التنظير حول التناقض الثانوي مع النظام الهاشمي ليس الا محاولات لتبرير الخط الوسطي المتذبذب والمتأرجح (...) واستخدمت حملة التنظير التبريري هذه أدوات عديدة لتحقيق اهدافها كان من اهمها وأكثرها بروزا الموضوعات التي طرحتها الثورة الصينية والمقولات الماوية المشهورة ، الا ان الاشكال الكبير في الموضوع هو ان المنظرين المعنيين قد أعادوا تفصيل الموضوعات الصينية والمقولات الماوية على هواهم بحيث يتسنى لهم تطبيقها على حركة فتح والمقاومة عموما بصورة عشوائية وتجريدية وبدون الاخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية الصينية التي أحاطت بالتجربة الثورية هناك وكانت المنبع الاساسي لاطروحاتها النظرية » . (ص ١١٩) .

ويستنتج العظم بأن فتح لم تفهم الا جانبا واحدا من طرفي التناقض ، فوعت تناقضها هي مع النظام واعتبرته « ثانويا » ولم تفهم الطرف الاخر من التناقض ، اي وعي النظام لتناقضه هو مع المقاومة الفلسطينية الذي اعتبره « رئيسيا » . فيقول حول الموضوع : « يبدو لي انه عندما قرر الماويون الفتحويون وغيرهم في المقاومة ان التناقض مع النظام الهاشمي ثانوي لم ينظروا بدقة الا الى جانب واحد من التناقض فقط وهو جانبهم فوصلوا الى استنتاجهم على اساس تطبيق المبدأ الماوي العام الذي أشرنا اليه على هذا الجانب وحده » (ص ١٤١) ، ولذلك لم تميز فتح ما بين التصاقها بالواقع لفهم تناقضاته مقدمة لتغييره وبين « التصاقها » بالانظمة اي تعاطيها مع مراكز القوى العربية السياسية . وبفضل هذا ماع عندها عمق وبعد العلاقة الديالكتيكية بين حركة التحرير الوطني وحركة التحرير الاجتماعي — الطبقي ، مما دفعها الى « شن كفاحها ضد الغزو الصهيوني الامبريالي بمعزل عن الصراعات الاجتماعية وطبيعة الطبقة الحاكمة في القاعدة الامنة الاردنية ... » (ص ١٣٤) . وبالتالي فان « تقدير المقاومة لطبيعة التناقض لا يلزم الملك حسين والطبقة الحاكمة بشيء لان لهما تقديراتهما الخاصة والواضحة للموضوع تنبع من مصالح حيوية سيتم الدفاع عنها بشراسة. لا اعتقد انه يوجد اختلاف كبير في الرأي في اوساط المقاومة بأن الملك حسين عمل وخطط واعد اجهزة قمعه ، منذ البداية ، على اساس ان تناقضه الرئيسي هو مع المقاومة والحركة الوطنية وليس مع اسرائيل بالرغم من الاحتلال القائم » (ص ٨٩) لانه أحس بأن وضعه في السلطة بدأ بالتزعزع ، واخذت تنمو في الاردن نواة ازدواجية السلطة (سلطة الملك وسلطة المقاومة) وبالتالي « ان كل التعديلات الدقيقة التي يمكن ادخالها على شعارات المقاومة ، وكل حسن السلوك والتهذيب الذي يمكن ان يظهره الفدائيون لا يمكن ان يزيلا من الوجود واقعا ماديا محددا ، هو ان نمو حركة المقاومة قد جرف سيطرة حسين على مملكته . كذلك مهما أعلنت فتح عن رغبتها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، فان الملك حسين لا يمكن أن ينسى ولو لثانية واحدة حقائق ووقائع ازدواجية السلطة التي نمت في الاردن بسبب نمو قوة المنظمات الفدائية » (ص ٧٥) .

وبظل فقدان « النظرية الثورية » عند فتح و« الممارسة الثورية » عند يسار المقاومة ، وبظل طغيان موجة الانحرافين اليميني و« اليساري » تراكمت اخطاء المقاومة وتقديراتها السياسية في تحديد العدو الحقيقي ، أي في التمييز ما بين العدو المباشر والعدو غير المباشر ، العدو الملموس والعدو غير الملموس ، أي في تعيين الهدف — العدو للنضال ضده دون الاغراق في « الكفاح » ضد عدو وهمي ، استطاع ان « ينقلب » ضدها في لحظة تاريخية كان فيها توازن القوى لصالحه ، فحسم ازدواجية السلطة لمصلحة الطبقة الحاكمة — طبقته في أيلول ١٩٧٠ ، حيث وافقت المقاومة بعدها على سحب الاسلحة من عمان وتفريغ المخيمات من المليشيا الشعبية مما أتاح له مرة ثانية اقتناص الفرصة في تموز ١٩٧١ (معارك جرش) وحسم توازن القوى — السلطة لصالحه نهائيا .

نحو مقاومة جديدة !؟

نصل الان الى النقطة المهمة الثالثة ، نصل الى السؤال الذي يجب ان يطرحه كل ثوري على نفسه: ما العمل ؟ ما هو الطريق الثوري الصحيح والنظرية الثورية الصحيحة ؟ للقيام بمهمة الانقاذ ، مهمة انجاز المشروع الثوري الكبير الذي يطمح له الكادحون العرب .

يقول العظم حول هذه النقطة : « ومن اسباب ذلك